

التأسيس للنظام الإقليمي المغربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن
**The establishment of Maghreb Regional system as a security complex:
 Reading through Copenhagen school basics**

زاوي رابح.

جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

البريد الإلكتروني: zaoui_rabah19@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر إسهامات كل من باري بوزان و أولي وايفر Buzan et Waever في دراستهما التي جاءت تحت عنوان " الأقاليم و القوى " ، من أهم الإسهامات المقدمة في حقل الدراسات الأمنية بصفة عامة و في الدراسات الأمنية بشكل خاص، مع الإشارة إلى أنهما لم يحتكرا لوحدهما مسألة تطوير هذه النظرية بصفة كلية وإنما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها و توسيعها بشكل كبير على غرار تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة و العلاقات الدولية إلى جانب نظريات التنمية و تشكيل التكتلات الإقليمية. بالنسبة لباري بوزان مفهوم "المركب الأمني الإقليمي" يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما انه يمنح مساهمتين هامتين، الأولى انه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (المقصود بها هنا الوطنية و الدولية) ، و مستويات تحليل نظام الأمن الدولي ، هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم وهي نفسها التي صادفتها العديد من الدراسات السابقة. و هنا يقترح باري بوزان أن التحليل الإقليمي يصبح هاما و ضروريا بسبب : " غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، و مستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من جهة أخرى، و تحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي، و كذا الديناميكية النشطة الداخلية و توقعات الوحدات الصغيرة."

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي المغربي، المركب المغربي، مدرسة كوبنهاغن.

Abstract :

Buzan's and Weaver's contributions in their study bearing the title: "Regions and powers," are considered to be among the most important contributions in the field of security studies in general and the regional studies in particular. Though, they are not the only ones who have contributed in developing the theory as a whole. There are other approaches contributed in its evolutions as well such as the different influences of Post Cold War (international relations), in addition to the development of the theories and the construction of regional entities.

For Buzan, the regional security complex is a good tool for providing a new regional security concept within the modern International relations. He also gives out two main contributions: the first focuses on the importance of analyzing the regional system in addition to other systems, i-e national and international. The second is about the shortcomings of identifying the regions' borders. Here comes Buzan's suggestion for a more important regional analysis. This paper has the intention of refereeing to four potential analyses levels initiating the establishment of Maghreb regional system as a "security complex."

Key words: Buzan, Weaver, regional security complex, Maghreb regional system, security complex.

مقدمة:

تعتبر إسهامات كل من باري بوزان و أولي وايفر **Buzan et Waever** في دراستهما التي جاءت تحت عنوان "الأقاليم و القوى" ، من أهم الإسهامات المقدمة في حقل الدراسات الأمنية بصفة عامة و في الدراسات الأمنية بشكل خاص، مع الإشارة إلى أنهما لم يحتكرا لوجودهما مسألة تطوير هذه النظرية بصفة كلية وإنما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها و توسيعها بشكل كبير على غرار تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة و العلاقات الدولية إلى جانب نظريات التنمية و تشكيل التكتلات الإقليمية. بالنسبة لباري بوزان مفهوم "المركز الأمني الإقليمي" يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما انه يمنح مساهمتين هامتين، الأولى انه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (المقصود بها هنا الوطنية و الدولية) ، و مستويات تحليل نظام الأمن الدولي ، هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم وهي نفسها التي صادفتها العديد من الدراسات السابقة. و هنا يقترح باري بوزان أن التحليل الإقليمي يصبح هاما و ضروريا بسبب : " غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، و مستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من

جهة أخرى، و تحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي، و كذا الديناميكية النشطة الداخلية و توقعات الوحدات الصغيرة".

ما تحاول المداخلة البحث فيه هو القيام بعملية تحليل تشير إلى أربعة مستويات لتحليل إمكانية التأسيس للنظام الإقليمي المغربي كمركب أمني، وهي:

أولاً: على المستوى الوطني الخاص بدول النظام الإقليمي، فإنها تقوم بعملية مراقبة التهديدات على المستوى الداخلي (إذا كانت الدولة قوية / ضعيفة بسبب استقرار نظامها الداخلي و التوافق الدولة و الأمة، فالتهديد بصفة خاصة بالنسبة للدولة غالباً ما يتم تعريفه حسب طبيعة الأمن المتوفر لديها).

ثانياً: العلاقات بين دولة و أخرى (تساهم في تشكيل المنطقة).

ثالثاً: منطقة التفاعل مع المناطق المجاورة (هي محصورة نسبياً، و هو ما يجعل المركب معرفاً بالنظر إلى حجم التفاعل الداخلي كأهم العوامل. لكن يجب عدم إغفال أن التغييرات الهامة في هندسة الأمن المتبادل ساهم في تشكيل المركبات الأمنية.

رابعاً: دور القوى العظمى داخل النظام الإقليمي (التفاعل بين هندسة الأمن الدولي و الإقليمي).

أولاً: تعريف النظام الإقليمي و معايير تحديده.

مصطلح النظام الإقليمي في معناه العلمي، و كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، مفهوم حديث لم تشر إليه الدراسات إلا في الستينات و السبعينات، وان كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، أين كان مفهوم الإقليمية Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي. و دار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية Universalism versus Regionalism و أي المنهجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي و حفظ السلم الدولي¹.

¹ علي الدين هلال و جميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.14. لمزيد من التوضيح حول جدلية العالمية - الإقليمية أنظر في:

Ronald I.Yalem, **Regionalism and world Order**, Washington: Pubmic Affairs Press, 1985. Joseph S.Nye, **International Regionalism; Readings**, Boston: Mass:Little, Brown, 1968. L.Claude and Inis L. Claude, Jr. Swards into Plowshares: **The Problems and Progress of International Organization**, 3rd ed., New York: Random House, 1971.

و يمكننا في هذا الاتجاه الاعتماد على ما ذهب إليه ناصيف حتى في تعريفه للنظام الإقليمي بأنه يشمل أية كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول (أي النظام الدولي). و هنا يمكن ملاحظة أن النظام الإقليمي هو عبرة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها. و أحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية، بعضها أو كلها في آن واحد. و بهذا قد يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. و قد لا يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية ترتبط بالتضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي (كالروابط القومية، التاريخية، الاقتصادية، الحضارية...)².

إذا تتأسس الإقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمانه مصالحها المشتركة، و استثمار مزايا المنطقة السياسية. فإقامة نظام إقليمي يشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة و تأسيس علاقات إقليمية مميزة، علاوة على توفر الإرادة السياسية.

إن النظرة التي قدمها كل من لويس كنتوري Louis Cantori و ستيفن شبيغل Steven Speigel في دراستهما "السياسة الدولية للأقاليم" The International Politics of Regions ، تسمح لنا بعملية تحليل العلاقات الدولية في إطار إقليم ما من وجهة نظر التفاعلات بين دول الإقليم، إلى جانب عملية المقارنة بين الأقاليم الموجودة بعضها مع الأخر، المعاصرة منها و التاريخية، إلى جانب أنها تبرز لنا مختلف أشكال التغلغل الممارس من طرف القوى الكبرى اتجاه هذه الأقاليم و الأساليب والآليات المستخدمة على جانب مدى التغلغل³.

إن عملية عرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية يجعلنا نميز بين ثلاث (03) اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي:

الأول: يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي Geographic Proximity Approach ، ويجعل من هذه الاعتبار أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

الثاني: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية / الاجتماعية / الاقتصادية Homogeneity Approach .

² خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص.51.

³ Louis J.Cantori and Steven Speigel, **Te International Politics of Regions : A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, N.J.:Prentice-Hall,1970.

الثالث: ينتقد الاتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة، المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها ، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و اجتماعية بين الدول وبعضها البعض. Interaction Approach.

يبدو أنه على الرغم من الاختلافات المسجلة حول تعريف النظام الإقليمي و مكوناته، إلا أن هناك ميلا عاما للاتفاق حول أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:

- عندما يتعلق الأمر بمنطقة جغرافية معينة، حتى أولئك الذين انطلقوا من معيار التفاعل، توصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر و أكثر بين تلك غير المتجاورة ، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، إذا ما استثنينا الدول الكبرى التي قد تتفاعل و بكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات إستراتيجية عسكرية أو اقتصادية⁴.

- يشتمل على ثلاث دول على الأقل.

- لا وجود لأي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له، ذلك أن وجود إحداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة، والمقصود هنا أن دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا أو نفوذا على النظام الإقليمي، من خلال شبكة العلاقات والتفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله، و لكنها لا تصبح عضوا فيه أو أحد مكوناته.

- وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالنظام، و التي تمتلك ديناميكيتها الذاتية، و قواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، أو حتى نفوذ القوى الكبرى، لا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، فهذا لا يمكن تصوره في ضرورة الاتصالات و المواصلات المعاصرة، واعتبارات الإستراتيجية الدولية.

⁴ في هذه النقطة بالذات يمكن الاعتماد على دراسات كثيرة مقدمة في هذا الباب:

Bruce M.Russet, **International Regions and International System : A Study in Political Ecology**, Chicago: Rand McNally, 1967.; Michael Banks, “**System Analysis and Study of Regions**”, International Studies Quarterly, Vol.13,December,1969,PP.335-360; Wiliam Thompson, “**The Regional Subsystem: A coceptual Explication and a Propositional Inventory**”, International Studies Quarterly, Vol.17, March 1973, PP.89-119, and Richard A.Falk and Saul H.Mendloviz,eds., **Regional Politics and World Order** , San Fransisco : Freeman, 1973.

تضيف الدراسات الحديثة المتخصصة عنصرا جديدا للنظم الإقليمية، وهو ضرورة وجود هوية إقليمية، و الوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة، أو على الأقل السعي لتحقيق ذلك، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للدفاع و الأمن المشترك.

بالنسبة لغافن بويد Gavin Boyd فالنظم الإقليمية يمكن تناولها من خلال ستة (06) جوانب

هامّة⁵:

- 1) الاجتماع السياسي و الثقافة السياسية (يتضمنان نمط المعتقدات، القيم السياسية السائدة في الإقليم و أساليب التنشئة، وكذا درجة التضامن / الصراع القائمة في هذا المجال.
- 2) علم النفس السياسي، البحث في معتقدات النخب الحاكمة و المهارات السياسية المتوفرة.
- 3) أبنية السلطات و التأثير، وتتضمن دراسة الحكومات، الأحزاب، و جماعات المصالح.
- 4) علاقات الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام و مع الدول الخارجية عنه والتي تؤثر على النظام.
- 5) المؤسسات الإقليمية و شرعيتها و مدى فاعليتها.
- 6) السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى.

علاقة التأثير والتأثر الموجودة بين النظام الدولي و النظام الإقليمي يمكن إرجاعها إلى المتغيرات

التالية:

أ. أهمية الإقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة، و ترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الإقليم في النظام الدولي، فإقليم أوروبا، أ شرق آسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي و ليس الإقليمي فحسب.

ب. ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى، و هذا ما يجعل جنوب آسيا إقليما مهما في التوازن الدولي للقوى الكبرى⁶.

⁵ Gavin Boyd, " The Conceptual Study of International Regions ", in: Wemer J.Feld and Gavin Boyd, ed., **Comparative Regional Systems**, New York : Pergamon Press,1980, PP.3-4.

⁶ يمكن ملاحظة هذا الاهتمام بإقليم جنوب شرق آسيا في العديد من الدراسات التطبيقية ، والتي نجد أهمها في : Michael Brecher, " **International Relations and Asian Studies : The Subordinate State System of Southern of Asia** ", World Politics, Vol.15, No.02, January 1963, PP.213-235; Donald S.Hellman , "The

ت. درجة التنافس أو التوافق في السياسات الإقليمية، فكلما زاد التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية، وعكسه صحيح أيضا، حيث يكون النظام الإقليمي مجالا لتصرف السياسة الدولية للقوى الكبرى.

في أي نظام إقليمي يوجد نظام للتوازن في الغالب، وتوجد سياسات للتوازن، فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توفر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، التجربة التاريخية، الخصوصية القومية، الأدوار السياسية...، وهو ما يولد أنظمة متعددة لا تخرج عن الأنماط التالية:

1. **نظاما إقليميا مركزيا:** وهنا يلاحظ أن القيم و الممارسات و علاقات القوة للدول الأخرى تكون محددة، كما أن أدوارها السياسية تكون متوقعة، حيث أن الدول الصغيرة لا يتوقع أن يرتقي دورها الإقليمي إلا إذا ارتبطت بالنظام الدولي بعلاقات تبعية (حماية) بما يضمن لها وجود مظلة حماية النظام الدولي لها. و هو الأمر الذي يلزمها بأداء أدوار و سياسات إقليمية محددة الأبعاد.

2. **نظاما إقليميا تتواجد فيه قوتان إقليميتان،** وهنا تكون القيادة موزعة نسبيا بين قوتين، وهو الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور، و من سلوكيات إقليمية متوقعة، وهنا تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ.

3. **نظام إقليمي متعدد القوى،** هنا لا وجود لشكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، و هو الأمر الذي يجعل هذا النمط من النظام الإقليمي غير متجانس و متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية، طالما أن إمكانات كل أطرافه تكبح إحداها الأخرى، مما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الإقليمية.

صحيح أن مفهوم النظام الإقليمي نشأ في فترة الستينات و السبعينات، و هنا غالبا ما يتم الإشارة إلى إسهامين بارزين، وهما:

أولاً، الإقليمية كمدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، و هنا اعتبر أصحاب الإقليمية أن عملية بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل و الأكثر عمليا للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، في حين أن دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تجمع جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار و منع الحروب.

ثانياً، يمكن إرجاع مفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها و خاصة التكامل الاقتصادي. من جانب آخر يقدم اوران يونغ Oran Young نموذج الانقطاع Discontinuities في النظام الدولي، و هو الذي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية⁷. و يظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق و البعض الآخر بالانقطاع.

ثانياً: النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.

الملاحظ أنه بعد نهاية الحرب الباردة و تنامي ظاهرة العولمة طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نمودجا جديدا يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة، و هذا ما عرف بـ " الإقليمية الجديدة" التي وضعت أطرا جديدة للتعاون الإقليمي و يمثل التعاون الأمني جزءا هاما في هذه الظاهرة الشاملة⁸.

كل من لويس كانتوري Louis J.Cantori و ستيفن شبيغل Steven Speigel رأيا أن هناك ستة (06) أسباب أدت إلى اعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية، و هي⁹:

1. المفهوم يساهم في عملية تعميق عملية دراسة العلاقات الدولية، من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل، بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات / الأطراف في النظام الدولي.

2. بإمكان المفهوم المساعدة على تصحيح رؤية بعض الباحثين و الدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهمين (القوتين العظميتين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يتم تغيب عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة و خصوصيات الحدث / الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. حيث أن هناك أحداث كثيرة لا يمكن إرجاع أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهمين، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون إقليمية.

⁷ Oran Young, **Political Discontinuities in international system**, World Politics, vol.20, N.3, 1968, PP.369-392.

⁸ Hettne and A.Inotai, **The New Regionalism : Implications for Global Development and International Security**,

نقلا : أليسون ج.ك بيلز و أندروكوتي ، " التعاون الأمني - الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين"، الكتاب السنوي، التسليح، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز الوحدة العربية، 2006، ص.323.

⁹⁹ ناصيف حتي، المرجع السابق الذكر، ص.55، عن:

Louis J.Cantori and Steven Speigel, **Te International Politics of Regions : A Comparative Approach**, Englewood Cliffs, N.J.:Prentice-Hall,1970.

3. يساعد مفهوم النظام الإقليمي المتهمين بدراسة الدول على توسيع مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم، و يساعد إلى جانب ذلك المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة و سماتها الهامة.

4. يساعد في عملية القيام بالدراسات المقارنة لسياسات الدول، على المستوى الدولي و الإقليمي.

5. في عملية المقارنة بين منطقتين مختلفتين، يساعد على استخراج سمات التشابه و التمايز بينهما، وفي الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط الخصائص المميزة للمنطقة المدروسة.

6. في عملية دراسة التفاعل القائم بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيم و نظام إقليمي معين.

يمكن الإشارة إلى النظام الإقليمي يقوم بأربعة (04) وظائف أساسية، وهي :

1. وظيفة التكيف: و تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي و يتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات و المنافسات بينهم.

2. الوظيفة التكاملية: و يقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات بين أطرافه على المستوى الرسمي و غير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

3. الحماية و الأمن: هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، و تتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تقتض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، و إلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

4. وظيفة تحقيق الأهداف: هي وظيفة يتم من خلالها توحيد أطراف النظام الإقليمي أو تفرقها، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، و ها تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بين كل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة

مؤكدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله¹⁰.

لتحديد النظام الإقليمي لابد من توفر مجموعة من الشروط تتباين من مفكر لآخر، وتتمثل فيما يلي:

- البعض يركز على شرط التقارب الجغرافي النظم Geographic proximity كأساس لتمييز الإقليمية.
- البعض الآخر يركز على وجود عناصر التماثل Hemogeneity بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية .
- اتجاه آخر يرى أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة تفاعلية Interactions فيما بينها فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات بين الدول و بعضها البعض .

يرى بوزان Barry Buzan في كتابه " الشعب، الدول و الخوف" People, States and Fear

أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين :

1. توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.

2. نسيج الصداقة و العداوة : و من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، أقصى عداوة وأقصى صداقة، وهو ما أسماه كانتوري و شبيغل طيف العلاقات

The spectrum of relations

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية، والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي ، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي ، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته.

إن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة ، خاصة مع تطور ظاهرة الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة، وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع و أمن و تعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي، فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في

¹⁰ عبد السلام الغنامي، المتغيرات الدولية الجديدة و اثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا و الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء تعلقت بالعلاقات التعاونية أو بالعلاقات الصراعية، إذ تشكل التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي و مواجهة التحديات التي تتطلب تعاون جماعي لتجاوزها.

أما بالنسبة لكل من "جافن بويد" Graven Boyd و "وارنر فيلد" Werner J.Field فقد قدما تسعة (009) جوانب تحليلية تتمثل في¹¹:

- الاجتماع السياسي: يتضمن الأنماط القومية للمعتقدات الاجتماعية و القيم، و مدى التماسك و الانقسام، و عمليات التنشئة الاجتماعية.
- علم النفس السياسي: يخص دراسة معتقدات النخبة الحاكمة، و القيم و الإجراءات العملية، والمهارات السياسية في النظام.
- الثقافة السياسية السائدة في النظام: مدى تشابهها / اختلافها، مدى فعاليتها و أشكالها السلوكية.
- هياكل السلطة و أنماط التأثير التي تغطي العلاقات بين الأحزاب، جماعات الضغط،
- علاقات الاجتماع المتبادلة داخل الإقليم و خارجه، والتي تؤثر على السياسات والقضايا.
- دراسة المؤسسات الإقليمية، وتتضمن تطورها الذاتي و شرعيتها، و مستويات نموها و مخرجاتها المختلفة.
- دراسة سلوك السياسة الخارجية الإقليمية، مع الاهتمام بمخرجاتها و تطبيقاتها.
- دراسة التعاون و الصراع الإقليمي، الناتج عن التفاعل بين سلوكيات السياسة الخارجية لأعضاء النظام الإقليمي.
- قضايا التنمية التي تشمل النظام بمعنى النمو و التوسع المؤسساتي.

السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999، ص ص.75-77.

¹¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الاقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002، ص ص.55-56.

أما ما تعلق بالمداخل الأساسية لتدخل القوى الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية، فقد أورد "ريجنز" Wriggins ثلاث مداخل هي:

1. لا بد من وجود مصالح للقوى الأجنبية، اقتصادية / إستراتيجية لها علاقة ارتباط بالإقليم، أو علاقات خاصة مع أحد أعضائها.
2. التنافس حول مناطق النفوذ، وهذا خاصة أثناء الحرب الباردة.
3. تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي لتدخل، من أجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم.

الملاحظ هو أن هذه المقاربة تأخذ بمقاربة كل من "كانتوري" و "شبيغل" كأساس لتحليل مختلف جوانب تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا، ورغم أن ما يعاب على هذه المقاربة هو تميزها بنوع من الجمود و الافتقار للمرونة الكافية للتماشي مع حركية العلاقات الإقليمية خاصة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

ثالثا: باري بوزان و مركب الأمن.

من أجل فهم أفضل لنظرية المركب الأمن الإقليمي سوف يتم التركيز وبشكل كبير على إسهامات كل من باري بوزان و أولي وايفر Buzan & Waever في دراستهما التي جاءت تحت عنوان "الأقاليم و القوى"، مع الإشارة إلى أنهما لم يحتكرا لوحدهما مسألة تطوير هذه النظرية بصفة كلية و إنما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها و توسيعها بشكل كبير على غرار تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة و العلاقات الدولية إلى جانب نظريات التنمية و تشكيل التكتلات الإقليمية. فكل من باري بوزان و وايفر طورا تحليلا عاما للأمن الإقليمي داخل نظام عام و في إطار العلاقات الدولية، كما أنها نظرية تم تطويرها بصفة خاصة لتشكل تحولا جديدا في الدراسات الأكاديمية، فهي تتبع حاضر المركبات الأمنية الإقليمية في النظام الدولي و تضع في الحسبان مختلف العناصر الأخرى التي من شأنها التأثير على بنية المركب الأمني .

قبل التطرق بتفصيل أكثر لمفهوم ونظرية المركب الأمني الإقليميين نحاول تقديم بعض المفاهيم الأساسية والإضافات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن، وخاصة باري بوزان فيما يتعلق بالمفاهيم الأمنية المتداولة، أين يؤكد بوزان Barry Buzan بأن التطور ونحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى باري بوزان Barry Buzan بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن Security Dilemma*، و حول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي

Domestic Order والفوضى الدولية، يتوقع بوزان Barry Buzan بأن النظام الدولي يسير نحو " فوضوية ناضجة" Mature Anarchy و هو النموذج الأكثر استقراراً للفوضى الدولية¹².

كإطار لتحليل العلاقات الدولية، يبدو مفهوم المركب الأممي هو الآخر معنياً بالصعوبات الموجودة حول المفاهيم، و لكننا هنا نقبل بوجهة نظر باري بوزان القائلة: " الأمر يتعلق بتحليل خاطئ و أكبر من امتلاك تصور نسقي لديناميكية إقليمية للأمن و ليس الحصول على موضع تساؤل حولها".

فنظرية المركب الأممي الإقليمي هي إجابة ثقافية كبرى للتحويلات الحقيقية التي عرفها العالم في منتصف القرن العشرين، فالمعارف الجديدة حول طبيعة العلاقات الدولية تم تناولها من طرف باري بوزان و ويفر في دراستهما تحت عنوان " People, States and Fear "، سنة 1984. التاريخ يخبرنا أن الإجابة كانت في البيئة الدولية ناتجة عن تفكك الأنظمة الليبرالية و صعود العديد من الدول الجديدة الأعضاء في النظام الدولي، وهو ما طرح العديد من التساؤلات الجديدة حول قضايا الأمن الوطني و الاقتصاد إلى جانب التنمية. نفس الظروف التاريخية هيأت الإطار من أجل تنمية مفهوم الأمن و إدارة العلاقات بين الدول الاستعمارية و الدول الجديدة.

بالنسبة لباري بوزان مفهوم "المركب الأممي الإقليمي" يمنح أداة جيدة لتصوير الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما انه يمنح مساهمتين هامتين، الأولى انه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (المقصود بها هنا الوطنية و الدولية) ، و مستويات تحليل نظام الأمن الدولي ، هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم وهي نفسها التي صادفتها العديد من الدراسات السابقة¹³. و ها يقترح باري بوزان أن التحليل الإقليمي يصبح هاماً و ضرورياً بسبب :

¹² Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1995, P.185.

*المقصود بمعضلة الأمن التي تحدث عنها جون هرز John Herz في بداية الخمسينات من القرن الماضي أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضى كمرادف لحالة الحرب في التصور الواقعي ويحكمه مبدأ كل لنفسه، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على المزيد من القوة لتجنب عدوان محتمل ضدها و كذا الانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذه الهواجس تجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللأمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماماً في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر على الدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الأخرى فإن السعي إلى القوة يتواصل وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة للأمن والقوة.

¹³ توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع "المركب الأممي" و التي تعود إلى 1983، كما توجد كذلك دراسات تطبيقية للعديد من الأقاليم، و لكن إلى غاية اللحظة، النسخة الحديثة و المعدلة والتي تعتبر مهمة الى حد كبير تتواجد في كتاب باري بوزان (1991)، إلى جانب هذا تم تطوير العديد من النقاط في سياقات بحثية أخرى مختلفة، و من أهم الباحثين نجد:

Buzan et al. 1990; cf. also Buzan, Rizvi et al. 1986; Buzan 1988b; Väyrynen 1988, 1998; Wæver 1989, 1993a, 1993b; Buzan and Wæver 1992; Wriggins 1992; Ayoob 1995; Lose 1995; Coppetiers 1996a, 1996b, 1996c; Lake and Morgan 1997c; Mozaffari 1997; Schlyter 1997; Zanders 1997, 1999; Aves 1998; Engelbrekt

غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، و مستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من جهة أخرى، و تحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي، وكذا الديناميكية النشطة الداخلية و توقعات الوحدات الصغيرة¹⁴.

العامل الآخر، هو أن مفهوم "الأمن الإقليمي" يمنح خصائص مركبة ضرورية لتحديد مفهومه الذاتي، أسباب الأمن عامة و تميزها الطبيعة النسقية لنظام الأمن الدولي. و عليه يكون المركب الأمني الإقليمي يتكون من : " مجموعة دول موجودة في التصورات و الاهتمامات الكبرى للأمن المرتبط بكيفية وثيقة بتصوراتهم للأمن الوطني"¹⁵.

و يرى باري بوزان أن الأمن الإقليمي، متمحور حول تعريف دقيق للفوضى التي تمثل مرآة عاكسة لصورة النظام الدولي في شكله الكلي، و حدوده يشار إليها من خلال سلسلة منظمة للأمن المتبادل، و من جهة أخرى المركب الأمني الإقليمي هو ظاهرة عصرية، تؤثر على التجزئة و التحرر للتأثيرات الخارجية على الخصائص العامة للأقاليم. و هنا يكون هذا الأمن المتبادل قادرا على إحداث شروط للعداوة أكثر منها للصدقة بالنسبة للفاعلين.

حيث أبرز باري بوزان أهمية خاصة الصداقة والعداوة بين الدول في إحداث تحولات على مستوى الأمن الإقليمي، فخصائص الصداقة والعداوة بين الدول موجود قد اخل بعض المناطق الجغرافية، فالدول التي يشكل منها الإقليم والتي تحمل في داخلها تلك الخصائص تشكل مركبا أمنيا إقليميا والذي عرفه بوزان بأنه مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن يفصل واقعا عن الأمن القومي للدول الأخرى وبالتالي فإن المركب الأمني الإقليمي يدل على وجود تكافؤ شديد واعتماد حاد بين مجموعة من الدول وهو ما يميز هذه المجموعة عن مجموعة الدول الأخرى المجاورة. إن هذا الاعتماد المتبادل يمكن أن يعبر عنه إما بعبارة المنافسة- مثلث الصين-الهند - باكستان -أو عبارة المصالح المشتركة كما في مشروع الأمن في منطقة الشمال The Nordic Region، كما أن العلاقات

1998; Ohlson 1998;Parmani 1998; Rondeli 1998, 1999; van Wyk 1998; Eide 1999; Haddadi1999; Kinsella 1999; Muller 1999; Bøs 2000; Cornell and Sultan 2000;Khokhar and Wiberg-Jørgensen 2000; Lobo-Guerrero Sanz 2000; Takahashi2000; Zha 2000; Jonson and Allison 2001; Kaski 2001; Limaye 2001;Schulz et al. 2001; Turton 2001; Adams 2002; Burnashev 2002; Christensen2002; Corpora 2002; Hettne 2002.

¹⁴Barry Buzan&Ole Wæver&Jaap de Wilde, "A Framework for Regional Security Analysis", London: Lynne Rienner Publishers, 1998, P. 04.

¹⁵Ibid, P.08.

ضمن هذا المركب تكون متينة لكنها ليست أبدية، فالمركب الأمني الإقليمي يتغير بتغير أنماط الصداقة والعداوة¹⁶.

إن الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني الإقليمي هو مجموعة من العلاقات الأمنية التي تبرز من الإطار العام للعلاقات نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (اقتصادية، ثقافية،...) وخاصيتها الداخلية (الأمن القومي) والضعف النسبي للتفاعلات الخارجية الأمنية مع الدول المجاورة، وعليه فإن حدود المركب القائمة يمكن أن تعين حسب معيار "التعادل النسبي" الإدراكات والتفاعلات الأمنية¹⁷. فالتعادل النسبي هو الذي يفسر لماذا تجميع أنواع أو كميات معينة من الأسلحة في الإقليم—أ—يؤثر على الإدراك للتهديد بالنسبة لدول هذا الإقليم ولماذا ينظر إلى الأمر عينه بأقل اهتمام من طرف هذه الدول إذ احدث ذلك في الإقليم—ب—. فمثلا خصائص ديناميكية التسلح في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء مختلفة بشكل رئيسي، ومع ذلك ليس هناك تهديد نظر العدم التوازن بين الإقليميين.

كما أن نظرية "المركب الأمني" التي رأت ولادتها مع مدرسة كوبنهاغن، ترى أن المستوى المنهجي لتحليل الأمن الدولي، الذي يركز على بعض القوى الكبرى لا يكفي في الإطلاع الكامل على المشكلات الأمنية الملحة والهامة للدول. وفي الواقع فإن المشاكل الأمنية لتلك الدول تعتمد أكثر على الدول المجاورة لها جغرافيا أكثر من اعتمادها على القوى الكبرى البعيدة. و تقوم أهم الافتراضات النظرية للمركب الأمني يؤكدون أن الأمن موجود داخل الإقليم الجغرافية و الاجتماعية التي يتم بناؤها، وأن الإشكالات الأمنية تفقد قيمتها كلها ازدادت تلك الأقاليم بعدا عن بعضها البعض¹⁸. فنظرية المركب الأمني مهمة لثلاثة أسباب، الأول إنها تخبرنا ببعض الأمور على مستوى التحليل الخاص بالدراسات الأمنية، و الثاني تستطيع النظرية ترتيب دراسات امبريقية، و الثالثة فإن السيناريوهات المركزة على النظرية تستطيع أن تقوم على قاعدة مشتركة أو تبادلية للحلول المطروحة¹⁹.

¹⁶ Jean Pascal Zanders, **Evolving Global and Regional Approaches To Arms Control and Security Mechanisms**, Consultation date: 10/04/2015, in:

<http://www.projects.sipri.se/cbw/research/global-reg-armscontrol.pdf>

¹⁷ Ibid.

¹⁸ Sihem DJEBBI, **Les Complexes Conflictuels Régionaux**, Fiche de l'Irsem n° 5, mai 2010, P.01, in : <http://www.irsem.defense.gouv.fr/spip.php?article74>

¹⁹ Barry Buzan & Ole Wæver, **Regions and Power: The Structure of international Relations**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003, P.45.

الترباط الأمني يكون أكثر تركيزا بين الفاعلين داخل نفس الإقليم أكثر من داخل الأقاليم، و هنا يعرف باري بوزان المفهوم على انه مجموعة الوحدات المندمجة كليا في مسار مشترك للأمن و اللأمن أو الاتنين معا، إلى درجة تكون الإشكاليات الأمنية معقولة و من الصعب تحليلها بمعزل عن الإشكالات والعناصر الأخرى.

الخاصية الأساسية لأي مركب أمني محلي يتم تشخيصه وفق مجموعة العوامل التاريخية مثل العداء التاريخي (اليونان و الأتراك، العرب والفرس، ...) ، أو العوامل التاريخية المشتركة (العرب والثقافات القريبة، الأوروبيين، جنوب آسيا، شمال شرق آسيا، أمريكا الجنوبية). وعليه فان عملية تشكيل المركب الأمني تقوم بشكل هام على التفاعل القائم بين كل جزء من أجزاء الهندسة الإقليمية و كذا التوازن الناتج عن تفاعل الأجزاء ككل فيما بينها، وهنا يلعب القرب الجغرافي دورا هاما في تسيير التفاعل الأمني بين دول الجوار و الدول المنتمية لنفس الإقليم، وهذه النقطة بالذات سبق لستيفن والت Walt أن سبق له التطرق إليها. حيث أن الاتصال المباشر والقرب الجغرافي له تأثير كبير على الأمن، بالنظر لكون العديد من التهديدات تنتقل بشكل سهل في المسافات القريبة منها عن تلك البعيدة، فتأثير الجوار الجغرافي على التفاعلات الأمنية يظل كبيرا جدا خاصة إذا ما تعلق بالجانب العسكري و السياسي، و حتى الاجتماعي و البيئي.

كما أن المركب الأمني الإقليمي يظل ليس فقط محاولة استشرافية يمكن تطبيقها على أية مجموعة دول، ولكن يمكن كذلك الادعاء بأن التفسير الصحيح للحدود الخاصة بالمخطط الأمني المتعلق بالترباط و الاختلاف، ولكن في إطار النظرية يمكن وبكل بساطة الاعتماد على النظرية و استخدام مصطلح "المركب الأمني الإقليمي" لمجموعة من الدول (حلف وارسو، معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مجلس التعاون لدول الخليج، إفريقيا) ليتم في النهاية ترقيتها إلى مصاف المركبات الأمنية الإقليمية التي ترقى شواغلها الأمنية لتكون كلا واحدا مشتركا.

في إطار هندسة الفوضى، فإن الهندسة والخصائص الأساسية للمركب الأمني الإقليمي يتم تعريفها من خلال شكلين أساسيين للعلاقات، الأولى تتمثل في علاقات القوى، والثاني في تفاعلات الصداقة / العداوة. ففكرة أن النظام يقوم على المستوى الإقليمي من خلال تركيزه على فكرة توازن القوى الإقليمية، و هذا دون إغفال أن كل قوة ليست متصلة بطريق مباشرة و لكن تظل كل منها تحتفظ بمكانتها في شبكة العلاقات الموجودة.

المكون الثاني الأساسي في نظرية المركب الأمني هي أشكال الصداقة و العداوة (amity and enmity) و التي لم تحتل مكانة هامة في نظريات العلاقات الدولية التي احتلتها مفهوم السلطة مثلا، و لكنها حظيت ببعض الاستثناء في كتابات وولفرز Wolfers. فحتى في النظريات المتشددة لنظرية السلطة (على غرار الواقعية و الماركسية) أين قامت بكل بساطة بالتفكير في علاقات السلطة و القوة و بصورة أقل حول طريقة ممارسة السلطة، و لنا هنا العديد من الأمثلة على غرار تناول باري بوزان Buzan لفكرة توزيع القوى ، و تحليل كراسنر Krasner للأنماط التقليدية للسلطة، إلى جانب دراسات قوزيني Guzzini الواقعية حول نفس الموضوع.

بالنسبة لنظرية المركب الأمن الإقليمي فإنها تشكل كذلك إطارا منظما للدراسات الإمبريقية للأمن الإقليمي، فالنظرية تشير إلى ما يجب البحث فيه من خلال أربعة مستويات للتحليل، وهي²⁰:

1. على المستوى الوطني الخاص بدول النظام الإقليمي، فإنها تقوم بعملية مراقبة التهديدات على المستوى الداخلي (إذا كانت الدولة قوية / ضعيفة بسبب استقرار نظامها الداخلي و التوافق الدولة و الأمة، فالتهديد بصفة خاصة بالنسبة للدولة غالبا ما يتم تعريفه حسب طبيعة الأمن المتوفر لديها).

2. العلاقات بين دولة و أخرى (تساهم في تشكيل المنطقة).

3. منطقة التفاعل مع المناطق المجاورة (هي محصورة نسبيا، و هو ما يجعل المركب معرّفا بالنظر إلى حجم التفاعل الداخلي كأهم العوامل. لكن يجب عدم إغفال أن التغييرات الهامة في هندسة الأمن المتبادل ساهم في تشكيل المركبات الأمنية.

4. دور القوى العظمى داخل النظام الإقليمي (التفاعل بين هندسة الأمن الدولي و الإقليمي).

كما يتم في إطار هذه النظرية التأسيس لمفهوم المركبات الفرعية على أساس أنها "تصف مستوى" داخل النظام الإقليمي/ و المركبات الفرعية في أساسها يتم تعريفها بنفس تعريف المركب الأمني الإقليمي، مع خاصية أخرى تضيفها تلك المركبات الفرعية و هي أنها توفر حوافز متنوعة للأمن المتبادل التي تبدو قليلة نوعا ما داخل المركبات الأمنية الواسعة التي تشكل المركب الأمني الإقليمي في شكله الكلي.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي Regional Security يقترح باري بوزان Barry Buzan مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مركب الأمن بأنه: "مجموعة دول ترتبط همومها أو

²⁰Tbid, P.51.

هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيًا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى²¹. ويشعرن مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة. أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر²².

إضافة إلى أن كثافة التفاعلات الأمنية تكون متجهة نحو دول أخرى داخل حدود المركب، فإن مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينها دول عازلة (حالة أفغانستان وبورما مثلا) كما يمكن أن يشمل المركب الأمني الإقليمي بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب. كما أن العلاقات داخل المركب يمكن أن تتميز بغياب كلي للتوازن (الصين في مقابل الهند وباكستان) إما بتغيير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى.

إن التطورات الإقليمية حسب نظرية المركب الأمني الإقليمي تتحدد بواسطة الحركات الداخلية للمركب الأمني بالتقاطع مع الحركات الخارجية الناتجة عن المنافسة الشاملة للقوى الكبرى الخارجية في الإقليم .

إن الحركات الداخلية توجد أكثر في الخطوط الفردية للصدقة والعداوة واللامبالاة بين الدول – أنماط الصداقة والعداوة – كما أن الخطوط الفردية للاهتمامات والشؤون الأمنية يمكن أن تحدد عبر ملاحظة كيف أن تخوف الدول هو الذي يرسم سياستها الخارجية وسلوكها العسكري – إدراك التهديد-

إقليمية الأمن حسب بوزان Buzan هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية Relational Phenomenon ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل Interdependence Security غير القابل للتجزئة²³.

و لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان Buzan فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا

²¹المرجع نفسه، ص. 21.

²²Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, PP.190 -193-194.

²³Mariane Stone, « **Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis** », consultation date: 10/02/2011, available in : <http://www.geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-pdf>.

يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى *Balance of Power*، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية و الخلفيات التاريخية²⁴.

من هذا المنطلق و اعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية، حدد باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن (تتطابق والنظم الإقليمية التي حددتها الدراسات الإقليمية) و يعتبرها " كيانات جغرافية"، و هي²⁵:

- أمريكا الجنوبية.
- الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا).
- إفريقيا الجنوبية.
- جنوب آسيا.
- جنوب شرق آسيا.

إن البنية الجوهريّة لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي²⁶:

1. الحدود **Boundaries** التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره .
 2. البنية الفوضوية **Anarchy Structure** التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
 3. الاستقطاب **Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
 4. البناء الاجتماعي **Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.
- و انطلاقا من تركيبته، يمكن الإشارة إلى وجود ثلاثة (03) تحولات أساسية للمركب الأمني الإقليمي:

1. الاعتماد على الوضع الراهن، وهو ما يعني غياب أي تغيير مهم داخل البنية الأساسية.
2. التحولات الداخلية، و هو ما يعني أن التحولات الداخلية للبنية الأساسية تنتج داخل إطار داخلي محدود، وهو ما يعني أن تغييرات البنية الفوضوية (بسبب التكاملات الإقليمية) أو بسبب الاستقطاب (بسبب

²⁴Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and Power: The Structure of international Relations**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003, P.45.

²⁵Barry Buzan, **People, States...**, **Op.Cit.**, P.190.

²⁶ Barry Buzan and Ole Waever, **Op.cit.**,P.53.

انسلاخ المجتمع، الاستعمار، الدمج، مستويات متباينة للنمو...) ، أو بسبب الأنماط المهيمنة للصدقة / العداوة (بسبب التحول الإيديولوجي، الحرب المستنزفة، تغيير الزعامات / القيادات....).

3. التحولات الخارجية، و التي تعني أن الحدود الخارجية تتوسع و تكبر أو تتكمش، تحولات في تركيبة المركب الأمني الإقليمي أو حتى افتراضا تحولات في البنية الأساسية بشكل آخر.

رابعا: النظام الإقليمي المغربي: البنية و التفاعل

يرى وليد عبد الحي بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعودا و هبوطا ف يسلم القوى الدولي، و نتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار "نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى²⁷.

حسب الباحث عبد النور بن عنتر فإن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن و هذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال. ويعمل هذان العاملان سويا لإنشاء فضاء إقليمي سياسي فعال²⁸.

كما تضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية و يشرعان درجة عالية و غير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغربي...)و يلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي إسرائيل، تركيا و إثيوبيا. و عليه فإن الأنماط الثقافية و العرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات²⁹. كما يقر باريبوزان Barry Buzan بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط (الخليج، القرن الإفريقي، شرق المتوسط، المغرب العربي) لها ديناميكياتها الأمنية الخاصة بها والتميزة عن

²⁷ وليد عبد الحي، تحول المسلماني العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية، الجزائر: مؤسسة الشر وقل لإعلام والنشر، 1994، ص. 117-118.

²⁸ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 22.

²⁹ المرجع نفسه.

المركز ككل. لكن هناك تجاوز للحدود و تداخل بين الديناميات داخل مركز الشرق الأوسط يكفيان لتبرير نطاق أوسع كوحدة إقليمية أساسية. كما أن التفاعلات العربية - العربية (التي توفر لها الجامعة العربية منتدى مشرعنا) تميز مركز الشرق الأوسط عن نظرائه في آسيا و أوروبا و حتى إفريقيا³⁰.

حل الباحث الكندي بول نوبل Paul Noble في دراسته التي حملت عنوان " النظام الإقليمي العربي: الضغوط، العوائق والفرص " « The Arab System :Pressures,Constraints and Opportunities » بشكل جيد المقاربة الإقليمية لخصوصية المنطقة العربية، حيث تحدث عن "اختلاف في الطبيعة" تميز النظام الإقليمي عن باقي النظم الإقليمية في العالم الثالث. و يقول إن هناك اختلاف في الطبيعة تطبع العلاقات بين المجتمعات العربية ومردّها عدة عناصر، أهمها³¹:

- الدرجة العالية من التجانس اللغوي، الثقافي والديني للشعوب والنخب العربية والتي ولدت شعورا قويا بالهوية المشتركة ما فوق الهويات الوطنية.
 - المستوى العالي من الترابطات والعلاقات بين الدول العربية على مختلف الأصعدة.
 - كثافة العلاقات ومختلف التفاعلات العابرة للحدود عربيا.
- كل هذه العناصر تجعل الأنظمة السياسية عرضة لمختلف الحركات العابرة للحدود في العالم العربية.

³⁰Barry Buzan, **People, States...**, Op.cit,P.199.

³¹ Paul Noble, « **The Arab System :Pressures,Constraints and Opportunities** »,in :B.Korany & Ali Hillal Dessouki,**The Foreign Policies of Arab States :The Challenge Of Change**,2nd ed,Boulder, Westview Press,1991,PP.55-56.

الخاتمة:

كانت ومازالت عملية دراسة وتحليل النظم الإقليمية تحظى باهتمام الباحثين، بالنظر على أهمية استعمال تلك المقاربات في تحليل الظواهر الدولية الموجودة من جهة، وكذا قدرتها على تفسير العديد من الجوانب المميزة لظواهر العلاقات الدولية خاصة ما تعلق بالتجارب التكاملية أو التعاونية، و حتى الصراعية في أوجهها الموجودة.

إن تناول مسألة النظام الإقليمي المغربي والتعرف على مكوناته و أهم الأدوار التي يمكن أن يلعبها في مقابل الأنظمة الإقليمية الفرعية الأخرى سوف يساهم في معرفة المداخل الأساسية لتدخل القوى الأجنبية في شؤون المنطقة:، حيث يلاحظ أن وجود مصالح للقوى الأجنبية، اقتصادية / إستراتيجية لها علاقة ارتباط بالإقليم، أو علاقات خاصة مع أحد أعضائها، وهو ما يفسر عملية التدخل المستمرة في المنطقة على غرار ما حدث في ليبيا، كما أن التنافس حول مناطق النفوذ، وهذا خاصة أثناء الحرب الباردة، أو حتى بعدها حاليا فيما يعرف بتأمين إمدادات الطاقة أو تعظيم المكاسب الاقتصادية، إلى جانب إمكانية وجود دعوة من إحدى دول النظام الإقليمي لتدخل، من اجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم.

تاريخ الإرسال: 2018-04-18

تاريخ القبول: 2018-05-19

تاريخ النشر : 2018-06-13